



نشرة صحفية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 24 حزيران/يونيه 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش.
(13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت نيودلهي، 02/00 - 25 حزيران/يونيه 2014، طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2014/21*

Original: English

تقرير للأونكتاد: البلدان النامية تواجه فجوة استثمارية تقدر بـ 2.5 تريليون دولار سنوياً في القطاعات الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة

تقرير الاستثمار العالمي يقترح خطة عمل لزيادة استثمارات القطاع الخاص في قطاعات مثل البنية التحتية والأمن الغذائي وتخفيف آثار تغير المناخ

جنيف، 24 حزيران/يونيه 2014 - سيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تعكف على وضعها حالياً الأمم المتحدة وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، تعزيزاً كبيراً للاستثمار العام والاستثمار الخاص على حد سواء في البلدان النامية، من أجل سد الفجوة الاستثمارية المقدرة بـ 2.5 تريليون دولار سنوياً، وذلك وفق ما أكدته تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 الصادر عن الأونكتاد⁽¹⁾. ويقدم التقرير، كما يُستشف من عنوانه الفرعي "الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل"، إطاراً طموحاً لفهم وتعزيز دور مساهمات القطاع الخاص في تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية في البلدان النامية.

ويشير التقرير إلى أن مساهمات القطاع الخاص ستكون لها أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال محورين هما الإدارة الرشيدة في مجال الممارسات التجارية والاستثمار في التنمية المستدامة. وستبقى مساهمات القطاع العام ضرورية لكنها قد لا تكفي لتلبية الطلبات في جميع القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن زيادة مساهمات القطاع الخاص تنطوي على تحديات ومعضلات سياسية لا بد من التصدي لها.

النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير

تواجه البلدان النامية في ظل المستويات الحالية للاستثمار في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فجوة سنوية تقدر بـ 2.5 تريليون دولار (الشكل 1). وتشير التقديرات إلى أن مجموع احتياجات البلدان النامية وحدها من الاستثمارات يتراوح بين 3.3 تريليونات دولار و 4.5 تريليونات سنوياً، وتعلق هذه الاحتياجات بالبنية التحتية الأساسية (الطرق والسكك الحديدية والموانئ؛ ومحطات توليد الطاقة؛ والمياه والصرف الصحي)، والأمن الغذائي (الزراعة والتنمية الريفية)، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والصحة، والتعليم. وفي ظل المستوى الحالي للاستثمار، العام منه والخاص، في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، سيبقى هناك نقص في متوسط التمويل السنوي يقارب 2.5 تريليون دولار في الفترة 2015-2030. وربما بدأ سد هذه الفجوة مهمة شاقة لكنه في المتناول. فهناك إمكانيات كبيرة لزيادة مساهمات القطاع الخاص في مجال الاستثمار، لا سيما في قطاعات البنية التحتية

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311 , unctadpress@unctad.org , <http://unctad.org/en/pages/Media.aspx>

(1) التقرير (رقم المبيعات 4-112873-978-92-1 E.14.II.D.1, ISBN: 978-92-1-112873-4) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أعلاه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org

والأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ. وتحتاج الاقتصادات الضعيفة هيكلية إلى اهتمام خاص، في وقت تشير فيه تقديرات الأونكتاد إلى الحاجة إلى مضاعفة معدل نمو الاستثمار الخاص في أقل البلدان نمواً.

وثمة معضلات سياسية تكثف زيادة مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، التي يتسم كثير منها بالحساسية أو يكون له طابع الخدمة العامة. ومن ثم يتطلب الأمر وجود مبادئ توجيهية. ويحدد الأونكتاد أربع معضلات سياسية رئيسية هي: مخاطر زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الحساسة؛ وضرة الحفاظ على تقديم خدمات جيدة متاح للجميع بأسعار معقولة؛ والدور المنوط بكل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص؛ والتضارب البيّن بين احتياجات التمويل الشديدة في الاقتصادات الضعيفة هيكلية - لا سيما في أقل البلدان نمواً - والصعوبة التي تواجهها هذه البلدان تحديداً أكثر من غيرها في جذب تلك الاستثمارات. وربما يعين وضع مجموعة مشتركة من المبادئ في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة على تكوين تصور جماعي للغاية المتباعدة والوجهة التي تفضي إليها. ويمكن أن تكون المبادئ العامة التالية بمثابة إطار في هذا الصدد:

- الموازنة بين تحرير الاستثمار والحق في وضع الضوابط التنظيمية؛
- الموازنة بين الحاجة إلى تحقيق عائدات جذابة والحاجة إلى إتاحة الخدمات للجميع بأسعار معقولة؛
- الموازنة بين زخم الاستثمار الخاص وزخم الاستثمار العام؛
- الموازنة بين النطاق العالمي لأهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى بذل جهد خاص في أقل البلدان نمواً.

الأونكتاد يقترح إطاراً استراتيجياً للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة

يعالج الإطار الاستراتيجي للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة التحديات السياسية الرئيسية ويتضمن حلولاً لها على صعيد ما يلي (الشكل رقم 2):

تتطلب زيادة الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة وجود قيادة على المستوى العالمي، كما تتطلب من واضعي السياسات على المستوى الوطني وضع مبادئ توجيهية لمعالجة المعضلات السياسية المطروحة في هذا الصدد، وكذلك لتحديد أهداف الاستثمار، وضمان اتساق السياسات وتحقيق التآزر، وإنشاء منبر علمي متعدد الأطراف لتناول موضوع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء مرفق متعدد الوكالات لتقديم المساعدة التقنية في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

ولا بد من التغلب على التحديات التي تعترض تعبئة الموارد المالية في أسواق المال. وتشمل هذه التحديات أوجه قصور الأسواق وانعدام شفافية الأداء في المجالين البيئي والاجتماعي وعلى صعيد الحكومة، والخوف من الملائمة للمشاركين في السوق، ومشاكل الانطلاق والتوسع التي تعترض تطبيق حلول مبتكرة للتمويل. ويمكن أن تشمل الاستجابات السياسية التي من شأنها أن ترسي نظاماً مالياً يساعد أكثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إيجاد أرضية خصبة لتطبيق نهج مبتكرة لتمويل أهداف التنمية المستدامة، ووضع أو تحسين آليات لتقييم سعر العوامل الخارجية، وتعزيز بورصات القيم المستدامة، وإدخال إصلاحات على الأسواق المالية لتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

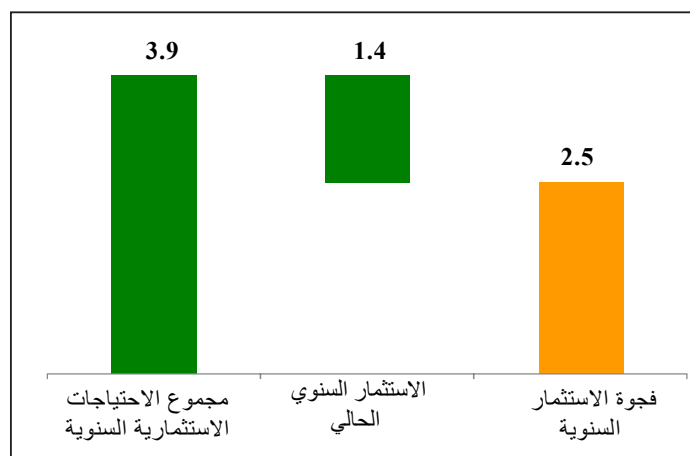
ويلزم توجيه الأموال - بعد تعبئتها - نحو القطاعات والمشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وهو ما ينطوي على تحديات أخرى. وتشمل المعوقات الرئيسية التي تعترض توجيه الأموال إلى هذه القطاعات حواجز الدخل، وعدم كفاية نسب العائدات في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ونقص المعلومات والتجميع الفعال للمشاريع والترويج لها، وافتقار المستثمر إلى الخبرة. ويمكن أن تشمل الاستجابات السياسية الفعالة ما يلي: تقليص حواجز الدخل، وإتاحة الضمانات؛ وتوسيع استخدام أدوات تقاسم مخاطر الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛ ووضع خطط تحفيزية جديدة وإنشاء جيل جديد من مؤسسات تشجيع الاستثمار؛ وبناء شراكات في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

ويجب أخيراً تعزيز الإسهام الإيجابي للاستثمار الخاص في التنمية المستدامة إلى أقصى حد، مع تقليل المخاطر المرتبطة به. ومن التحديات الرئيسية التي تعترض تعزيز هذا الإسهام الإيجابي إلى أقصى حد وتقليل مخاطر وسلبات الاستثمار الخاص في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ضعف القدرة الاستيعابية في بعض البلدان النامية، ومخاطر الآثار الاجتماعية والبيئية، والحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة ورصد الآثار على نحو فعال. ويمكن أن تشمل الاستجابات السياسية زيادة القدرة الاستيعابية، ووضع أطر تنظيمية ومعايير فعالة، وإعمال الحكومة الرشيدة، وإقامة مؤسسات قوية، وإشراك أصحاب المصلحة، وتنفيذ نظم لتقييم الإسهام في أهداف التنمية المستدامة.

وتتضمن خطة عمل الأونكتاد للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الخيارات السياسية للتصدي للتحديات المتعلقة بتعبئة الأموال وتوجيهها وأثرها. ومع ذلك، يلزم أن تركز الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي وصانعو القرار على الصعيد الوطني على بضعة تدابير تتسم بالأولوية - أو على مجموعة إجراءات (الشكل 3). ومن شأن هذه المجموعة المركزة من الإجراءات أن تساعد على إعطاء زخم للاستثمار الخاص في التنمية المستدامة:

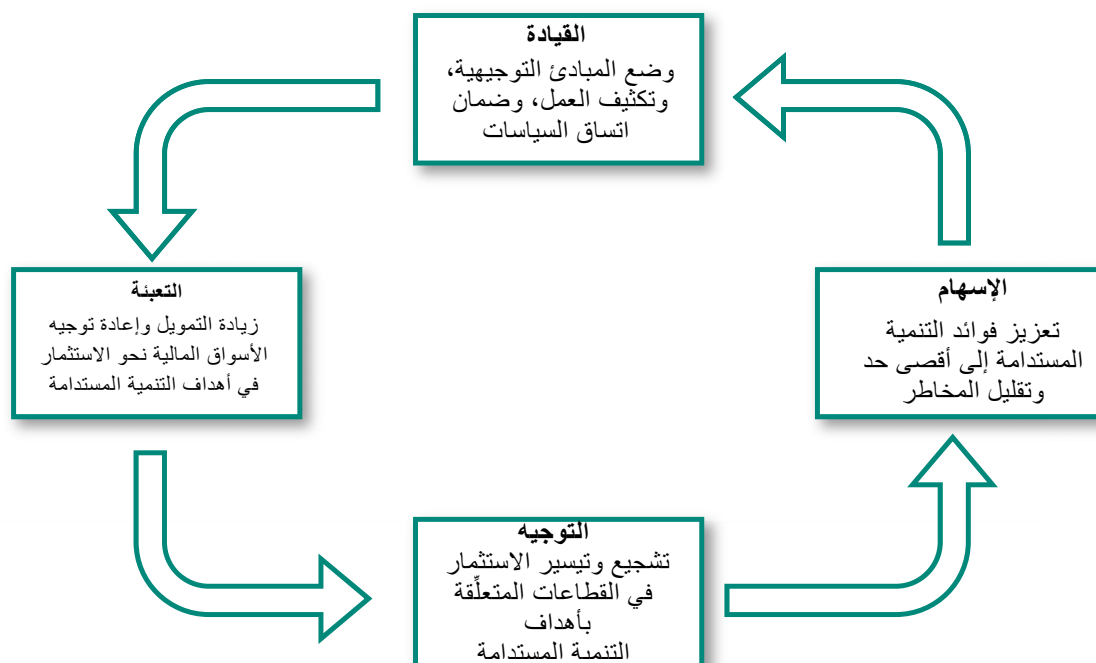
- جيل جديد من استراتيجيات ومؤسسات تشجيع الاستثمار؛
- حوافز استثمارية موجهة نحو أهداف التنمية المستدامة؛
- موائيق إقليمية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛
- أشكال جديدة من شراكات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛
- إتاحة آليات تمويل مبتكرة وإعادة توجيه الأسواق المالية؛
- تغيير العقلية السائدة في أوساط الأعمال على الصعيد العالمي، وتطوير خبرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 1- الاحتياجات الاستثمارية السنوية المقدرة في القطاعات الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، 2015-2030
(بتريليونات الدولارات، المعدل السنوي)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014.

الشكل 2- الإطار الاستراتيجي للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014.

الشكل 3 - خم الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة: مجموعة إجراءات



مبادئ توجيهية

الموازنة بين النطاق

العالمي لأهداف التنمية

المستدامة والحاجة إلى بذل

جهد خاص في أقل البلدان

نمواً

الموازنة بين زخم

الاستثمار الخاص وزخم

الاستثمار العام

الموازنة بين الحاجة إلى

تحقيق عائدات جذابة

والحاجة إلى إتاحة

الخدمات للجميع بأسعار

معقولة

الموازنة بين تحرير

الاستثمار ووضع الضوابط

التنظيمية

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014.